

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦

ربط موازنة هيئة القطاع العام للطاحن والصوامع والمخازن

للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للطاحن والصوامع والمخازن للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٣٦٤٥٠٠٠٠ جنيه (فقط ثلاثة عشر مليوناً وستمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه لا غير) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٣٤٧٠٠٠٠٠ جنيه فقط ثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة وسبعون ألف جنيه لا غير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول - أجور ٤٩٠٠٠٠٠ جنيه

(ب) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١٢٩٨٠٠٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٢١٩١٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٧٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسة وسبعون ألف جنيه لا غير) بالباب الثالث - الاستخدامات لاستثمارية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٣٤٧٠٠٠٠٠ جنيه (فقط ثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة وسبعون ألف جنيه لا غير) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

دابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ ببلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسة وسبعون ألف جنيه لا غير) موزعة كما يلي :

(أ) الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة ٣٦٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية ١٣٩٠٠٠ جنيه (قروض من بنك الاستثمار القومي)

(المادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الحارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية في الإيرادات الناتجة من الخدمة و مقابل الإدارة والإشراف في توزيعات أرباح الشركات التابعة و موافقة وزارة المالية بما لا يزيد عن ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المادة الثالثة)

الانشطة التي تباشرها الشركات وجميع أعمالها وخدماتها و تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة باخباته واعتماد الوزير المختص الإستقرار في تحميل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الحارية بذات القدر وانحطار وزارة المالية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٦

بمهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شوال سنة ١٤٠٦ (٢٥ يونيو سنة ١٩٨٦) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للطاحن والعوامع والمخازن
للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

رابط	مشروع	الإيرادات	رابط	مشروع	الاستخدامات
١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	الإيرادات	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	الاستخدامات
١٢٧٥٧٠٠٠	١٣٤٧٠٠٠٠	باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...	١٢٢٥٧٠٠٠	١٢٩٨٠٠٠٠	باب ١ - الأجور ... باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...
١٢٧٥٧٠٠٠	١٣٤٧٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية ...	١٢٧٥٧٠٠٠	١٣٤٧٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية ...
٤٥٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠	باب ٣ - إيرادات رأسمالية متنوعة باب ٤ - القروض والتسهيلات الاقتانية ...	٢٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	باب ٣ - استخدامات استثمارية
١٥٥٠٠٠	١٣٩٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	٢٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية ...
٢٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات ...	١٢٩٥٧٠٠٠	١٣٩٤٥٠٠٠	إجمالي الاستخدامات ...